المخالفات المالية في بلاد المغرب والأندلس (من منتصف القرن الخامس الهجري حتى نهاية القرن السادس الهجري)

مجلة القلم المبين

العدد الثاني يناير 2017م

إعداد: الدكتور: سعد رحومة المبروك شميسة

جامعة الجبل الغربي

كلية التربية / الزنتان

2016م

المقدمة

قدَّم المرابطون والموحدون خلال تاريخهم الطويل نموذجًا للتنظيم المالي, ما جعل حقبتهم التاريخية حقلاً خصبًا للبحث التاريخي, إلا أن إهمال العديد من الباحثين للجوانب المالية كانت سببًا في عدم تغطيتها بما يليق بها من البحث, إذ لم تحظ هذه الجوانب بما يليق بها من مكانة في الدراسات التاريخية الخاصة بالمغرب والأندلس.

إن معظم الدراسات السابقة للمغرب والأندلس بصفة عامة والمرابطون والموحدين بصفة خاصة قد تناولت جانب من التاريخ السياسي والاقتصادي, غير أن هذه بعض من هذه الدراسات لم تتخلص من الأكاذيب والافتراءات التي عمد أصحابها لتشويه هذا التاريخ وتلوينه بخلفيات سياسية وإيديولوجية تخدم مصالحهم الخاصة, وكرد على هذا الاتجاه انصب اهتمام المدرسة العربية على مقارعة هذه الدراسات, ودحض أباطيلها ومزاعمها المحبوكة, لتطهيرها مِمَّا شابها من تحريفات تنطق بالحقد والتعصب, ولكنها مع ذلك هي الأخرى انجرفت ـ دون أن تعي ـ في تيار التاريخ السياسي, وهو ما دفع الباحث لكتابة هذا البحث الذي حاول فيه الوصول إلى كيفية ضبط المخالفات المالية في المغرب الأقصى وبلاد الأندلس خلال فترة المرابطين والموحدين لإثبات أن هذه المنطقة شهدت تطورًا في مؤسساتها المالية.

ولا شك أن البحث في النواحي المالية رغم أهميته الاقتصادية فإنه غُلف بالصمت والتهميش في الدراسات الحديثة, وقد يعزى هذا الأمر إلى شح المادة التاريخية, إذ إن المؤرخين القدامى لم يهتموا بهذا الموضوع, ولم يلمحوا إليه إلا عبر إشارات مقتضبة ومتفرقة وردت بإشارات عرضية في بعض مصنفاتهم.

لكن يمكن تدارك هذا النقص في الحوليات التاريخية, بالرجوع إلى كتب المناقب والتصوف, والمصنفات والنوازل الفقهية, ودواوين الشعر, والأمثال الشعبية وكتب التراجم, عن طريق لم شتات نصوصها المبعثرة ووضعها في سياقها العام.

وعلى هذا الأساس يحاول هذا البحث سد الثغرات في الدراسات المغربية الأندلسية موضحًا ما وصلت إليه بلاد المغرب والأندلس في عصر المرابطين والموحدين من تنظيم لمؤسساتها المالية, من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة في البحث, ومنها: مِمَّا تكونت الإدارة المالية عند المرابطين والموحدين؟ وكيف تم ضبط المخالفات المالية في الفترة المخصصة لزمن البحث؟.

الإدارة المالية:

حرص ولاة الأمر في بلاد المغرب والأندلس منذ أن تأسست دولة المرابطين وإلى نهاية دولة الموحدين على تنظيم الشئون المالية, وفي مقدمة ذلك إعداد الجهاز الذي يتولى النظر في النواحي المالية عن النحو الآتي:

الدواوين المالية:

عرفت بلاد المغرب تطورًا في نظام الدواوين خاصة في عهد المرابطين إذ بدأ يوسف بن تاشفين ببناء قصبة صغيرة لخزن المال والسلاح[1], وعندما استقرت أوضاع الدولة دوَّن الدواوين. وقد أخبرنا ابن عذارى عن ذلك بقوله: "دوَّن ـ أي يوسف بن تاشفين سنة 464هـ الدواوين ورتب الأجناد وطاعته البلاد"[2], ولم تقتصر بلاد المغرب على هذا الديوان فحسب بل ظهرت العديد من الدواوين المتعلقة بالشؤون المالية, كديوان الغنائم ونفقات الجند, وديوان الضرائب, وديوان الجباية, وديوان مراقبة الدخل والخراج[3].

وإذا ما انتقلنا إلى الدولة الموحدية, وبخاصة بعد أن ازدادت الأقاليم التابعة لهم في الاتساع بفعل النشاط العسكري, فعرفت المنطقة الإدارة المشرفة على النواحي المالية من جباية وإنفاق, كما ظهر في هذه الفترة ديوان لم يكن موجودًا من قبل وهو ديوان التمييز, الذي اختص بالمتطوعين للحملات العسكرية, وذلك بكتابة أسمائهم في سجلات حتى يتقرر لهم العطاء اللازم, كما كانت هناك دواوين للمال بالعاصمة, وديوان مالي بكل إقليم يختص بنفسه, كديوان المال بمدينة سبتة حيث أشار العبادي في كتابه دراسات في تاريخ المغرب والأندلس إلى وصول المملوك ناصح صاحب ديوان المال بسبتة بالهدايا العظيمة إلى الناصر الموحدي سنة 602هـ/1205م[4].

ويبدو أن الموحدين قد أفردوا دارًا أطلق عليها دار الإشراف, ويبدو أنها كانت خاصة بالإشراف على النواحي المالية إذ اشتق منها كلمة المشرف, ويعني به الموظف المشتغل بالشؤون المالية, ويدعم هذا ما ذكره عباس المراكشي في كتابه الأعلام الذي تحدث فيه عن

دار الإشراف واتصالها بشؤون المال, والتي أورد فيها أن المتصوف أبي العباس السبتي المتوفى سنة 601هـ قد توجه إلى دار الإشراف حين نزل قحط بأهل مراكش, و كان أبو يحيى أبو بكر بن يوسف هو المشرف على هذه الدار, فطلب منه معونة فرفض أبو يحيى ذلك[5], كما جاء ذكر هذه الدار عند ابن سعيد, وذلك في حديثه عن أحد هؤلاء المشرفين على هذه الدار وهو أبو عمران موسى بقوله: إن "أبو عمران موسى بن عيسى بن المناصف: ولي دار الإشراف بمراكش في مدة الناصر"[6], وكذلك كانت هناك دار أخرى للإشراف في مدينة فاس يعود تاريخها لعهد الناصر الموحدي, وقد ذكرها ابن عذارى في حديثه أثناء توجه الناصر إلى بلاد الأندلس سنة 607هـ/ 1210م التي واجه فيها قلة الأقوات وارتفاعًا في الأسعار؛ نتيجة لإهمال عماله هناك, فأرسل الشيخ أبا محمد بن أبي علي مثنى صاحب الأعمال المخزنية لمحاسبة عامل فاس على ذلك الإهمال, فتوجه الشيخ أبو محمد إلى هناك وفاجأ العامل بدار الإشراف وألقى عليه القبض[7], ومن هذه الإشارات المختلفة يرجَّح أن دار الإشراف كانت خاصة بما يتعلق بالشؤون المالية.

وكان الكتَّاب من العرب والروم هم من يشتغل بالشؤون المالية سواء كانت تدوين أم جباية, وقد استخدم علي بن يوسف بن تاشفين الروم في جباية الأموال, حيث ذكر ابن الخطيب ذلك بقوله: "وهو ـ أي علي بن يوسف بن تاشفين ـ أول من استعمل الروم بالمغرب وأركبهم وقدمهم على جباية المغارم"[8], كما أكد ذلك كل من النويري وابن الأثير بأن جباة الأموال في عهد علي بن يوسف بن تاشفين كانوا من الفرنج والروم[9], وربما كان هذا الإجراء راجعًا إلى ما أثبته هؤلاء الجباة من دقة في جمع الأموال.

ثم تطورت الوظائف المالية واتضحت صورتها, وصار هناك شخص مسؤول عن الشؤون المالية في الدولة يطلق عليه صاحب الأشغال, وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله: "وكان يعرف بصاحب الأشغال"[10], وكان صاحب الأشغال يتمتع بمكانة ممتازة, نظرًا للعمل الذي يقوم به, وقد أشار المقري إلى أهمية مكانته بالأندلس بقوله: "وصاحب الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير, وأكثر أتباعًا وأصحابًا وأجدى منفعة فإليه تميل الأعناق ونحوه تمد الأكف"[11], وكان يعاونه في هذه المهمة عدد من رؤساء الدواوين نذكر منهم: صاحب ديوان الأعمال المخزنية, وهو المسؤول عن إيرادات الدولة ويشرف على الدخل والمنصرف ويراقب العمال والمشرفين ويحاسبهم[12], ويعاونه عدد من المشرفين كما ورد عن ابن الخطيب بقوله: "كان عبد المؤمن يريد أن يدخلها ـ أي مدينة فاس بعد أن حاصرها حصارًا شديدًا ـ فوقف له أهل فاس .... وقاتلوه من خارجها, ولما طال عليهم الحصار وجه الجباني مشرفها في خفية

لعبد المؤمن فأمنه وأدخله من باب الفتوح, وذلك أن واليها من المرابطين طلبه في مال وضيق عليه فلم يكن في وسعه من أن يعطيه فحين بدأ عمل الحيلة في دخول عبد المؤمن وخرج صاحبها عنها"[13], يفهم من هذا النص أن المشرف غير الوالي, وأن الوالي طلب مالاً من المشرف فرفض, ويبدو أن وظيفته كانت الإشراف على العوائد والمكوس, وقد أشار التازي إلى وظيفته حيث قال: "المشرف يتوصل بكل الواجبات والحقوق اللازمة عند الإيراد والإصدار للسلع فهو بمثابة المفتش العام للديوانية"[14]. وذكر ابن عذارى أن المدن المغربية كان بها مشرفون كتلمسان ومكناسة وتازا, وأشار إلى وفاة مشرف إفريقية ابن مثنا سنة 579هـ/ 1183م[15].

وكان المشرف بدوره يعاونه مجموعة من العمال منهم خازن المال وآخر خازن الطعام, وقد أشار إلى ذلك ابن عذارى في حديثه لمعاقبة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة 579هـ/1183م لمشرف فاس, وهو عبد الرحمن بن يحيى ومعاونيه من العمال بقوله: "ثم قبض ـ أي الخليفة يوسف بن عبد المؤمن ـ على سائر العمال, وكان عددهم ثمانية عشر عاملاً أولهم مشرف فاس المذكور, وخازنه على المال الذهبي, وخازنه أيضًا على الطعام الطرسوقي"[16], وكان يعاون المشرف أيضًا المتقبل, وهو الذي يتعامل مع التجار ويحدد مقدار الضرائب المفروضة على بضائعهم, وقد أشار ابن عبدون إلى أن المتقبَّل لابد أن يكون معه زمام, ويكون لهذا الزمام نسخة عند القاضي وأخرى عند المشرف[17], وهكذا كان صاحب ديوان الأعمال المخزنية يرأس, ويشرف في الوقت نفسه على مجموعة من الموظفين.

وإلى جانب وظيفة المشرف كانت هناك وظيفتان هما: متولى المجابي؛ وهو المسؤول عن تحصيل الضرائب والجزيات على مختلف أنواعها, وله عمال في مختلف المدن[18], ومتولي المستخلص, وهو المشرف على أموال الخليفة, والمحافظة عليها وتحميل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل[19], وقد عين الخليفة عبد المؤمن ابن مانون في سنة 549هـ, على نصيبه من إحدى الحملات وكانت ثمانمائة ناقة[20], كما إن أبا بكر بن ملول بن إبراهيم بن يحيى الصنهاجي كان أمينًا على ضياع وأموال المنصور الموحدي[21], وهكذا استحدثت ثلاث وظائف رئيسة خاصة بشؤون المال في الدولة الموحدية, الوظيفة الأولى تتعلق بمراقبة الإيرادات والمصروفات, والثانية متعلقة بتحصيل الموارد المالية للدولة, والثالثة متعلقة بالإشراف على أموال الخلفاء.

أما جمع الأموال فقد كانت تجمع مرة واحدة سنويًا بما فيها الزكاة والجزية المفروضة على أهل الذمة, أما الكيفية التي كانت تجبى بها هذه الأموال فقد ذكرها كثير من المؤرخين أمثال ابن خلكان وابن الأثير, والنويري, بأن جباة الأموال في الدولة المرابطية كانوا يصعدون على جبل في كل عام لجباية ما على الرعية من أموال[22].

ضبط المخالفات المالية:

انتهج ولاة الأمر من المرابطين والموحدين في بلاد المغرب والأندلس العديد من الضوابط لتنظيم الإدارة المالية وفرضوا العديد من العقوبات للمخالفين منها:

عقوبة الضرب والسجن:

أمدتنا المصادر التي تم الاطلاع عليها بهذا الخصوص أن المشتغلين بالنواحي المالية للدولة كانوا دائما تحت المراقبة الشديدة, وقد ذكر حسن أحمد محمود في كتابة قيام دولة المرابطين أن ولاة الأمر منهم كانوا يراقبون المشتغلين بالنواحي المالية مراقبة شديدة, ويحاسبونهم حسابًا عسيرًا, ويضيف بأنه إذا اعتزل العامل منهم الخدمة فإنه يخضع للمحاسبة الدقيقة, فإذا وجد مدانًا فإنه يسجن وتصادر جميع أمواله وممتلكاته[23].

كما انتهج الموحدون السياسة نفسها في محاسبة المشتغلين بالنواحي المالية, ويفهم ذلك من ابن القطان في حديثه عن الخليفة عبد المؤمن ومحاولته إصلاح بعض مظاهر الفساد المالي المتفشي في البلاد بسبب بعض الجباة والعمال الذين تعمدوا على فرض المغارم والمكوس على الناس بدعوى أنها للمخازن, ولعلاج ذلك أرسل الخليفة رسالة في سنة 543هـ/1148م, إلى الأشياخ والطلبة بالأندلس يأمرهم فيها بقمع هؤلاء العمال ومعاقبتهم أشد العقاب, قال فيها: "ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي, وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرمًا وإفكًا, وأدناها إلى من تولاها دمارًا وهلكًا, وأكثرها في نفس الديانة عبثًا وفتكًا, فإنا لله وإنا إليه راجعون, هل قام هذا الأمر العالي إلا لقطع أسباب الظلم وعلقه؟ وتمهيد سبيل الحق وطرقه وإجراء العدل إلى غاية شأوه وطلقه؟"[24], كما تعرض الخليفة بعد ذلك لهؤلاء الذين يفرضون ضرائب جائرة على التجار مدعين أنها تخص الدولة, ويفهم ذلك من

قوله: "وإن من ذلك الرأي الذميم والسعي المنقوم ما ذكر لنا في أمر المسافرين الذين يريدون الرجوع إلى أوطانهم وعمارتهم, والطوائف المارة على البلاد لمنعي تجارتها, يتسبب إليهم قوم من هؤلاء الظلمة الدخلاء الذين يضعون الغش طي ما يوهمون به من النصيحة, ويستبطنون المكر في تصرفاتهم القبيحة, فيقولون للرجل منهم: عندك من حقوق الله كيت وكيت, وإن للمخزن جميع ما به أتيت, ويقرنون بهذا من الوعيد والإغلاظ الشديد ما يرضى له المذكور بالخروج عن جملة ماله, ويعتقد السلامة من ذلك الظالم الغاصب أعظم مناله, وإنها لداهية عاقرة قاصمة للظهر فاقرة"[25]. ولم يقتصر فساد هؤلاء العمال على فرض الإتاوات على التجار المسافرين بل كانت تمتد أيديهم إلى أموال الحكومة نفسها ظلمًا وعدوانًا, وهذا ما أكده الخليفة نفسه عندما قال: "وتمتد أيديهم إلى المخازن هنالك فيعيثون فيها ويتحكمون, ويجرءون في التعدي عليها ملء شأوهم وأنفسهم يظلمون, فاتقوا الله تعالى فيها فإنها أمواله المخزونة في أرضه وبادروا إلى كف كل معتد وقبضه"[26].

وقد هدد الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن هؤلاء المارقين وعاقبهم على سوء تصرفهم في النواحي المالية وخير مثال على ذلك معاقبته في سنة 573هـ لابن فاخر مشرف سجلماسة وبسجنه[27], كما عاقب مشرف تلمسان سنه 579هـ/1183م, وهذا ما أكده ابن عذارى بقوله: "وفيها ـ أي سنة 579هـ ـ كانت السطوة بأبي زكرياء بن حيون شيخ كومية وبابنه على الذي كان مشرف تلمسان وغيره, وكان كل يوم يخرج مكبولا للحساب على عمله, ثم أخرج ابن حيون المذكور منفيًا إلى الحضرة إلى بطليوس, وبقى على ابنه في السجن إلى خروج أمير المؤمنين في غزوته إلى شنترين"[28]. وفي العام نفسه حاسب الخليفة كثيرًا من عماله, ومنهم بعض المشتغلين بالشؤون المالية كعبد الرحمن بن يحي مشرف فاس, وأعوانه خازن المال وخازن الطعام, وكذلك ابن عاصم مشرف مكناسة وابن عمر المشرف برباط تازا[29], كما عاقب المنصور الموحدي مشرف مرسية سنة 584هـ/1188م, وبضربه بالسوط حتى مات[30].

مصادرة الأموال:

لم تشر المصادر والمراجع التي أمكن الحصول عليها عن مصادرة الأموال في العهد المرابطي, وأغلب الظن أنها بدأت في العهد الموحدي, وقد أخبرنا ابن عذارى أن الخليفة يوسف ابن عبد المؤمن قد صادر أموال مشرف اشبيلية في سنة 571هـ/1175م, بقوله: "وفي سنة إحدى وسبعين وخمسمائة أمر الخليفة أبو يعقوب بنكبة محمد بن عيسى مشرف أشبيلية في جمادى الآخرة, وتولى تثقيف

حاله وماله للمخزن يلول بن جلداسن, واستصفى ما كان عنده من المال والعقار بأنواع العذاب, وأسوأ العقاب حتى ضرب نفسه بسكين كان بيده فلم يمت من ذلك ثم عذب وضرب حتى مات"[31], كما قام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن في سنة 579هـ/1183م بمحاسبة وزرائه وعماله ومنهم وزيره إدريس بن جامع الذي استصفى أمواله[32], ومشرف أشبيلية الذي أمر بسجنه والاستيلاء على أمواله[33], وفي العام نفسه حاسب الخليفة يوسف عمال فاس ومكناسة وغيرهم سواء كانوا ولاة أم مشرفين على الأموال, وبعد محاسبتهم ومصادرة أموالهم فرض المحققون عليهم أموالاً يدفعونها لخزينة الدولة, وفي ذلك يقول ابن عذارى: "فاستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم ورباعهم, وترك لكل رجل منهم دارًا واحدة, وكان الذي قاطعوه على أنفسهم أن يعطوه ويدفعوه أربعمائة ألف دينار وستين ألفاً يقسطونها على أنفسهم, وشهد العدول بذلك عليهم فعمل عليهم الرقباء حتى دفعوا المال المذكور"[34].

ولما تولى المنصور الموحدي سار على سياسة أبيه نفسها بخصوص مصادرة الأموال, ففي سنة 585هـ/1189م أمر بالقبض على ابن سنان وصادر أمواله[35], وحين استقر له المقام باشبيلية سنة 593هـ/1196م حاسب عماله هناك, وفرض على أبي سليمان داود خمسين ألفا, وصادر جميع أمواله وممتلكاته, كما حاسب أبا علي عمر بن أيوب على ما كان تحت نظره وما في خزانته من أموال, وعندما وجد عنده عجز مالي اعتقله وصادر أمواله[36].

وقد يحدث أن تصادر الخلافة أموال أحد العمال, ثم تكتشف ظلم هذا الإجراء فترد له أمواله, وهذا ما حدث لمحمد بن عبد الملك بن سعيد بن خلف من أهل قلعة يحصب بالأندلس الذي تولى عدة أعمال للموحدين, ثم غضب منه الخليفة المنصور الموحدي فأمر بالقبض عليه وعلى ابن عمه أبي الحسن صاحب أعمال إفريقية في سنة 593هـ, وصادر أموالهما, ولما رضي عنهما أمر محمد بن عبد الملك أن يكتب بخط يده كل ما أخذ منه فردّه إليه[37].

نخلص مِمَّا سبق إلى أن الإدارة المالية كانت منظمة لوجود مسؤولين عنها ولاشتمالها على الدواوين, ولوجود الدقة في تحديد مواعيد وأماكن لجمع المال, والأفضل من ذلك هو مراقبة المشتغلين بشؤون المال ومعاقبتهم عند استغلالهم لمناصبهم فمن حاد منهم عن طريق الحق والعدل حُوسب وعُوقب أشد العقاب.

الخاتمة:

حاولت في هذا البحث أن أحيط بالجوانب المالية التي كانت سائدة في المجتمع المغربي والأندلسي خلال الحقبة المرابطية والموحدية, وبفضل ما توفر من مصادر ومراجع تمكّن من إلقاء الضوء على النواحي المالية في محاولة لإزاحة الستار عن بعض المخالفات والظواهر السلبية التي شاعت خلال حقبة المرابطين والموحدين, وكيفية معالجتها, وقد تم استخلاص النتائج الآتية:

كان حرص ولاة الأمر في بلاد المغرب والأندلس سببًا في تطور المؤسسة المالية في الدولة.

لعب ولاة الأمر المرابطون والموحدون دورًا بارزًا في المحافظة على المال العام, وذلك من خلال مراقبتهم الشديدة لكل من يتولى الشؤون المالية.

استحدثت في بلاد المغرب والأندلس خلال فترة البحث عقوبات تحد من التلاعب بالمال العام كالسجن ومصادرة الأموال والممتلكات لكل مخالف من المسؤولين في الشؤون المالية.

توصل الأمراء إلى استحداث وظيفة صاحب الأشغال, وهي بمثابة وزير للمالية في وقتنا الحاضر.

مارس ولاة الأمر العدل في محاسبة المسؤولين في الشؤون المالية, وقاموا بترجيع ما صادروه من أموال بعد إثبات براءة أصحابها.

هوامش البحث

[1] ابن القاضي, أحمد بن محمد بن محمد, جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس, طبع حجر, فاس 1209هـ, ص343.

[2] ابن عذارى, المراكشي, البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب, (تحق) إحسان عباس, ج4, بيروت, 1967م, ص23.

[3] الجراري, عبدالله بن عباس, تقدم العرب في العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوربا, ط1, دار الفكر العربي, 1961م, ص153.

[4] العبادي, أحمد مختار, دراسات في تاريخ المغرب والأندلس, ط1, الإسكندرية, 1968م, ص258.

[5] المراكشي, عباس بن إبراهيم, الأعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام, ج2, ط1, فاس, 1936م, ص257.

[6] ابن سعيد, الأندلسي, المغرب في حلى المغرب, ج1, دار المعارف, 1953م, ص107.

[7] ابن عذارى: مصدر سابق, ج4, ص 233.

[8] ابن الخطيب, الوزير محمد لسان الدين, تاريخ المغرب العربي الوسيط, القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام, (تحق) . أحمد مختار العبادي, والأستاذ محمد إبراهيم الكتاني, الدار البيضاء, 1964م, ص62.

[9] النويري, شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد, نهاية الأرب في فنون الأدب, رقم549, دار الكتاب, ص85. ابن الأثير, أبو الحسن علي(ت 360هـ): الكامل في التاريخ, ج8, مطبعة الاستقامة, ص296.

[10] ابن خلدون, أبو زكريا يحي بن أبي بكر محمد بن محمد, مقدمة ابن خلدون, مطبعة الكشاف, بيروت, ص245.

[11] المقرى, أحمد بن محمد (ت 1041هـ), نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب, ج1, (تحق) محمد محي الدين عبد الحميد, مصر, 1949م, ص202.

[12] عنان, محمد عبدالله, عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس, القسم الأول والثاني, ط1, القاهرة, 1964م, ص623. عبدالله علي, الدولة الموحدية بالمغرب في عهد المؤمن بن علي, دار المعارف, 1971م, ص264.

[13] ابن الخطيب, مصدر سابق, ص102.

[14] حركات, إبراهيم, المغرب عبر التاريخ, ط1, الدار البيضاء, 1965م, ص187.

[15] ابن عذارى, مصدر سابق, ج4, ص54.

[16] المصدر نفسه, ج4, ص60.

[17] ابن عبدون, محمد بن أحمد التجيبي, رسالة في الحسبة, تحقيق ليفي بروفنسال, القاهرة, 1955م, ص32.

[18] عنان, مرجع سابق, ص623.

[19] علام, عبدالله, الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن, دار المعارف, 1968م, ص264.

[20] البيذق, أبو بكر الصنهاجي (ت القرن السادس الهجري), أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين, نشر ليفي بروفنسال, باريس, 1928م, ص118.

[21] المصدر نفسه, ص40.

[22] النويري, مصدر سابق, ج2, ص85. ابن خلكان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ), وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, ج4, ط1, النهضة المصرية, 1948م, ص142. ابن الأثير, مصدر سابق, ج8, ص296.

[23] محمود حسن أحمد, قيام دولة المرابطين, النهضة, 1957م, ص411.

[24] ابن القطان, أبو علي الحسين (ت القرن السابع الهجري), نظم الجمان, تحقيق د. محمود علي مكي, تطوان, 1965م, ص157.

[25] المصدر نفسه, ص158.

[26] المصدر نفسه, ص158.

[27] ابن عذارى, المصدر السابق, ج4, ص29.

[28] المصدر نفسه, ج4, ص53.

[29] المصدر نفسه, ج4, ص60.

[30] المصدر نفسه, ج4, ص124.

[31] المصدر نفسه, ج4, ص23.

[32] المصدر نفسه, ج4, ص29.

[33] ابن صاحب الصلاة, عبد الملك (ت نهاية القرن السادس الهجري), تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الوارثين, السفر الثاني, (تحق) عبد الهادي التازي, ط1, بيروت, 1946م, ص224.

[34] ابن عذارى, المصدر السابق, ج4, ص60.

[35] المصدر نفسه, ج4, ص139.

[36] المصدر نفسه, ج4, ص173.

[37] عباس المراكشي, مرجع سابق, ج3, ص41.

المصادر والمراجع:

أولاً المصادر:

1. ابن الأثير, أبو الحسن علي(ت 360هـ): الكامل في التاريخ, ج8, مطبعة الاستقامة.
2. ابن الخطيب, الوزير محمد لسان الدين, تاريخ المغرب العربي الوسيط, القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام, (تحق), أحمد مختار العبادي, والأستاذ محمد إبراهيم الكتاني, الدار البيضاء, 1964م.
3. ابن القاضي, أحمد بن محمد بن محمد, جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس, طبع حجر, فاس 1209هـ.
4. ابن القطان, أبو علي الحسين (ت القرن السابع الهجري), نظم الجمان, (تحق) د. محمود علي مكي, تطوان, 1965م.
5. ابن خلدون, أبو زكريا يحيى بن أبي بكر محمد بن محمد, مقدمة ابن خلدون, مطبعة الكشاف, بيروت.
6. ابن خلكان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ), وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, ج4, ط1, النهضة المصرية, 1948م.
7. ابن سعيد, الأندلسي, المغرب في حلى المغرب, ج1, دار المعارف, 1953م.
8. ابن صاحب الصلاة, عبد الملك (ت نهاية القرن السادس الهجري), تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الوارثين, السفر الثاني, (تحق) عبد الهادي التازي, ط1, بيروت, 1946م.
9. ابن عبدون, محمد بن أحمد التجيبي, رسالة في الحسبة, (تحق) ليفي بروفنسال, القاهرة, 1955م.
10. ابن عذارى, المراكشي, البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب, (تحق) إحسان عباس, ج4, بيروت, 1967م.

11.البيذق, أبو بكر الصنهاجي (ت القرن السادس الهجري), أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين, نشر ليفي بروفنسال, باريس, 1928م.

12.المراكشي, عباس بن إبراهيم, الأعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام, ج2, ط1, فاس, 1936م.

13.المقري, أحمد بن محمد (ت 1041هـ), نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب, ج1, (تحق) محمد محي الدين عبد الحميد, مصر, 1949م.

14.النويري, شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد, نهاية الأرب في فنون الأدب, رقم549, دار الكتاب.

ثانيًا المراجع:

1.الجراري, عبدالله بن عباس, تقدم العرب في العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوربا, ط1, دار الفكر العربي, 1961م.

2.حركات, إبراهيم, المغرب عبر التاريخ, ط1, الدار البيضاء, 1965م.

3.العبادي, أحمد مختار, دراسات في تاريخ المغرب والأندلس, ط1, الإسكندرية, 1968م.

4. عبدالله علي, الدولة الموحدية بالمغرب في عهد المؤمن بن علي, دار المعارف, 1971م.

5.علام, عبدالله, الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن, دار المعارف, 1968م.

6.عنان, محمد عبدالله, عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس, القسم الأول والثاني, ط1, القاهرة, 1964م.

7.محمود حسن أحمد, قيام دولة المرابطين, النهضة, 1957م.